كلمة وفد ليبيا في الدورة (63) للمؤتمر العام للوكالة

السيدة/ رئيسة المؤتمر

يسعدني في البداية باسم وفد بلادي أن أتقدم إليكم وإلى بلدكم الصديق بالتهنئة بمناسبة إنتخابكم رئيسة للدورة العادية الثالثة والستين للمؤتمر العام للوكالة ، كما نتقدم كذلك بالتهنئة لأعضاء مكتبكم الموقر ، مؤكدين ثقتنا العالية بكفاءتكم وخبرتكم الواسعة والتي لا شك في أنها ستقود أعمال المؤتمر العام إلى النجاح والتقدم، مؤكدين استعدادنا للتعاون معكم لإنجاح أعمال هذه الدورة، كما نتقدم بخالص العزاء لوفاة المدير العام السابق للوكالة السيد/ يوكيا آمانو ونُعرِبَ عن جزيل شكرنا لما قدمه من جهود حثيثة لتفعيل البرامج والمشاريع المقررة لمصلحة الدول الأعضاء وفقا للنظام الأساسي للوكالة والمتمثل في تشجيع وتوسيع الإستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

حول موقف بلادي من الأسلحة النووية ، فإننا نؤكد على ضرورة تكاثف الجهود الدولية الرامية إلى منع تصنيع جميع انواعها مع العمل على التخلص الكامل منها وفق جدول زمني وآلية قابلة للتحقق ، وهذا ما دعونا وندعوا إليه سواء في الجمعية العامة للأمم المتحدة أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو لجنة نزع السلاح لما تشكله هذه الأسلحة من خطر على السلم والأمن الدوليين ، وسعيا لجعل العالم خاليا من الأسلحة النووية ، فإن بلادي أيدت انشاء مناطق خالية من هذه الأسلحة حيث قامت بالإنضمام إلى العديد من الإتفاقيات الهامة بداية من اتفاقية عدم انتشار الآسلحة النووية التي انضمت اليها عام ١٩٦٨ الى اتفاقية (بلندابا) عام 1969 والتي تهدف إلى إخلاء القارة الإفريقية من الأسلحة النووية ، كما أنها تدعم قرار عام 1995 الصادر عن مؤتمر استعراض معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام 1995 والخاص بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية ، كما انضمت ليبيا الى اتفاقية حظر

التجارب النووية، والعديد من الاتفاقيات الأخرى كاتفاق الضمانات النووية لعام ١٩٨٠وغيرها، وهي تشارك بفاعلية في الندوات والحلقات الدراسية التي تدور مناقشتها حول طرق ووسائل التخلص من أسلحة الدمار الشامل.

السيدة/ الرئيس

إن ليبيا كانت دائما تضع الدول المالكة لأسلحة نووية أمام مسؤولياتها وتعزز مبدأ منع الإستعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية ضد الدول، وفي هذا السياق فإن ليبيا تطالب المجتمع الدولي بتوفير الضمانات اللازمة لأمن الدول غير المالكة للأسلحة النووية خاصة أن ليبيا تقع قرب منطقة جغرافية شديدة التوتر ومحل اهتمام دولي **كما أنها أوفت بالتزاماتها النووية والكيماوية أمام الإتفاقيات الدولية،** لذلك فهي ترى أنه من الضروري وضع الترتيبات اللازمة التي تُخضع بموجبها جميع الأنشطة النووية في هذه المنطقة الى ضمانات دولية فعالة وموثوقة لحظر انتاج السلاح النووي وتفادي مخاطر المواد المشعة الأخرى.

السيدة/ الرئيس

إن بلادي تشعر بقلق بالغ من خطر ادخال واستعمال الأسلحة النووية إلى منطقة الشرق الأوسط، ويظهر قلقها في إطار الإنشغال الواسع بالتوتر السياسي وسباق التسلح في تلك المنطقة ، وهذا القلق لا يقتصر على بلادي فقط بل كافة دول المنطقة ومعظم دول العالم، ويظهر في القرارات التي تبنتها دول المنطقة والصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بالخصوص ، والتي اتخذتها بصورة متواترة منذ عام 1974 حثت من خلالها جميع الأطراف في المنطقة على النظر في اتخاذ خطوات عملية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط ودعتها الى التقيد بمعاهدة عدم الإنتشار النووي واخضاع جميع انشطت الدول النووية لنظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ان الأمر يتطلب ضرورة قيام المجتمع الدولي بتحمل مسؤلياته في الضغط على بعض الدول للإنضمام إلى معاهدة عدم الانتشار والالتزام بصكوك المعاهدات والاتفاقات الدولية في هذا الشأن مما يتيح توجيه قدرات دول المنطقة الى التنمية الاقتصادية وتشجع الاستخدام السلمي للطاقة الذرية بما يتفق مع النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيدة الرئيس

إن بلادي تولي أنشطة التعاون التقني مع الوكالة ومع الدول الأعضاء الأخرى اهتماما كبيرا في كافة مجالات العلوم والتقنية النووية لما لها من مردود اقتصادي مباشر على المواطن في جل ميادين التنمية الإقتصادية والإجتماعية والصحية، وإننا نعرب عن تقديرنا العالي لهذا التعاون القيم الذي حظيت به بلادي في السنوات الأخيرة وهي تتطلع للمزيد من هذا التعاون خاصة في ظل مواجهتها لبعض المشاكل والتحديات، وتود أن تغتنم هذا المحفل لمناشدة الوكالة والدول المهتمة للمزيد من التعاون لوضع الحلول المناسبة لبعض الصعوبات التي تشكل عائقا أمام الإستخدام السلمي للطاقة النووية ، ونظرا للإهتمام المتزايد للدور الذي تلعبه الطاقة النووية في تلبية احتياجات العديد من الدول من الطاقة، ومنها ليبيا، فإننا نتطلع الى دور أكبر للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال إدخال الطاقة النووية لإنتاج الكهرباء بواسطة المفاعلات النووية، كما نتطلع الى المساعدة في الرفع من مستوى الخدمات التي يقدمها مفاعل الأبحاث بتاجوراء وخاصة في مجال انتاج النظائر المشعة واستخداماتها المختلفة.

السيدة الرئيس

ختاما، إن الإستخدام السلمي للطاقة الذرية حق لجميع الدول وعلى الدول المتقدمة عدم وضع أية عراقيل أمام نقل التقنية والمعلومات للإستخدام السلمي لها بشرط انضمام الدول الخاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكول الإضافي والإتفاقات والمعاهدات ذات الصلة بالإستخدام السلمي والتعهد بعدم التحريف للأغراض العسكرية.

شكرا السيدة الرئيس